

# الانفتاح على الخارج



بقلم:

**د. نادر رياض**

مستشار لجنة الصناعة والطاقة بمجلس الشعب  
رئيس لجنة البحوث والتطوير ونقل التكنولوجيا  
باتحاد الصناعات المصرية

تلتزم المواصفات القياسية المطبقة في السوق المعنية بدءاً من استيفاء ومطابقة المنتج للمواصفات القياسية عند التعامل مع السوق الداخلى ونفس الأمر ينطبق على المواصفات المعنية بكل سوق خارجى بل يمتد الأمر ليشمل ضرورة توفير آلية مخزون تكفى لاستيفاء الطلب لكل عميل بصورة فورية وكذا الية خدمات ما بعد البيع ومتابعة تحقيق الرضاء الكامل للعميل تحت كل الظروف.

الرضا الكامل للعميل: يمكن قياس ذلك بمعيارين الأول من خلال إدارة ملف الشكاوى والاقتراحات على مستوى الإدارة العليا للوحدة الاقتصادية والمعيار الآخر هو متابعة معدل نمو المبيعات المحققة داخل السوق.

التطوير: ان التطوير في الصناعة والقدرة على التغيير يجب أن يكون هدفاً قبل أن يكون ضرورة.

هذا الأمر يعود بنا للمربع رقم واحد في منظومة الهندسة الصناعية وهو تحديات القدرة على الصمود أمام المنافسة التي تستهدف المنتج والفرد والمؤسسة. فالنشاط الصناعى يقوم على ثلاث حلقات متداخلة أساسية «دورة حياة المنتج - دورة حياة الفرد - دورة حياة المؤسسة» والتي تتداخل فى تناغم لتولد قوة أو تتخبط فى تناغم لتولد قوة أو تتخبط على عكس هذا لتولد ضعفاً وفى تتابع وتوالى دورات هذه الحلقات يولد ما يسمى الحلقات الصاعدة Virtuous وعكسها الحلقات الهابطة Vicious.

أى أن التحدى القادم الذى يتحتم على الصناعة المصرية مواجهته فى المستقبل فيتمثل فى مواجهته فى ملف المهدر سواء المهدر فى الخامات المستخدمة فى مواقع انتاجية كثيرة بسبب استخدام تكنولوجيا دون المستوى وعمالة غير مدربة وغيبة الخطط والمدخلات المدروسة او المهدر فى الطاقة مثل الإسراف فى استخدامات الطاقة الكهربائية - القصور فى عمليات الصيانة - الطاقة المهذرة من خلال وسائل النقل والمواصلات كذلك المهدر فى الفاقد من تنمية رأس المال البشرى وإدارة عناصر الوقت وإدارة الموارد المالية.

إننا جميعاً شركاء فى التنمية ولكل طرف دوره الوطنى عليه أن يؤديه كما ان هناك واجبا على الوحدة الاقتصادية وواجبا على الحكومة ومؤسساتها وفى حسن أداء كل طرف من الأطراف لدوره تتحسن النتائج النهائية وعكس ذلك صحيح

ان الصناعة المصرية كانت دائماً ومنذ نشأتها معرضة لتحديات تسير المسيرة جنباً إلى جنب إلا أن التحديات التي تواجهها الآن تعتبر أكثر من أى وقت مضى، فالأمر اشبه بمقولة «أكون أو لا أكون» لشكسبير والتي يبدو أن مدلولها القاطع والقاسى قد امتد أثره ليسرى فى المجال الصناعى فى مقولة «أطور أو لا أكون».. فعلى المستوى الفردى هناك شركات مصرية أخذت المبادأة وخرجت للعالمية دون أن تنتظر المنافس القادم من الخارج لينافسها فى أسواقها المحلية وشركات أخرى بدأت تأخذ طريقها لتعبر الحدود إلى العالمية.. وأصبح على الصناعة المصرية أن تشمر عن ساعد الجد وتعمل على تطوير نفسها وصولاً إلى إحداث نهضة شاملة لها معتمدة فى ذلك على مبادئ أساسية أهمها: الجودة: جودة العملية الصناعية يجب أن تتم من المرة الأولى لان إصلاح الخلل غير متاح ومن المفاهيم المستقرة فى الصناعة والتي يريدها الصناعيون كقانون الكشافة عبارات مثل:

الجودة عملية مستمرة لان جودة اليوم ستصبح قاصرة عن ملاحقة متطلبات جودة الغد.

الجودة تبدأ بالفرد وتمتد لتشمل جميع التفاصيل الصناعية.

الجودة قضية جميع الأفراد مهما تفاوتت المستويات بينهم.

لا مجال فى الصناعة للتجاوزات الصغيرة لان مجموعها يولد أخطاء قاتلة.

أدوات الانتاج الحديثة ضرورة للحفاظ على الجودة.

أخطاء التصميم قاتلة والتصميم الجيد يجب أن يعنى بكافة المؤثرات مثل: الشكل، الوظيفة، الخامة، وسيلة الانتاج المثلئ.

ولا يقوتنا فى هذا الشأن ان تفعيل أداء المواصفات القياسية المصرية لدورها يعد أداة لازمة لتطوير الصناعة المصرية من جهة أخرى، وايضا كإداة للتأهيل مع أسواق التصدير لذا فإن الوصول بمنظومة المواصفات القياسية المصرية إلى مستوى الاسم العالمى يتيح للمنتجات المصرية فرصاً تصديرية مؤكدة والمفتاح السحري لأسواق التصدير المأمولة هو ان تصبح ES رمزاً من رموز الثقة والجودة فى الوعى التجارى العالمى.

المهارة التسويقية للتواجد بالخارج: من المتفق عليه أن على السلع الهندسية أن